

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي تضمن عدة محاور اقتصادية، سياسية، أمنية، واجتماعية. يعد المحور الاقتصادي فيها الأهم وذلك لكون الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، وقد هدفت هذه الشراكة إلى وضع اصلاحات تهض بالاقتصاد الجزائري وتساعد للخروج من التبعية للمحروقات، غير أنها أدت إلى عدة تأثيرات سلبية على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري مما فرض عليه عدة تحديات من أجل الاستمرار في هذه الشراكة.

الكلمات المفتاحية: اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي؛ التنوع الاقتصادي؛ التنافس الاقتصادي.

تقييم البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الأوروبية

الأستاذة: قشيدة سارة

هيئة الانتماء: المدرسة الوطنية

العليا للعلوم السياسية

(باللغة الأجنبية)

Abstract

With the growing importance of the economic dimension in the relations between countries, and the need for interdependence, Algeria signed a partnership agreement with the European Union, which included several economic, political, security and social axes. The economic axis is the most important one, because the European Union is the first economic partner of Algeria. This partnership aimed at developing reforms that promote the Algerian economy and help it out of dependency on hydrocarbons. However, it led to several negative effects on various sectors of the Algerian economy, which has posed several challenges for the continuation of this partnership.

Keywords: Partnership agreement between Algerian & European Union ; economic diversification; economic competition.

الملخص (باللغة العربية)

مع تزايد أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول، وضرورة الاعتماد المتبادل وقعت الجزائر اتفاق

المقدمة :

تزايدت أهمية المتغير الاقتصادي في العلاقات بين الدول، حيث تجاوز تأثيره إلى الحد الذي يجعله يتحكم في السياسات الخارجية للدول، ويخضع مستقبل علاقاتها تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية بينها، ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانيزم الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن كافة المجتمع الدولي وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة وهو ما يفسر جعل العقوبات الاقتصادية من أهم وسائل العقاب الدولي لبعض الدول.

والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى انفتاح اقتصادي يحقق لها المنفعة في ظل تزايد الاعتماد المتبادل دفعها إلى الارتباط بعلاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي تميزت باتفاقيات تعاون وحجم متزايد من المبادلات التجارية حيث شكلت هذه العلاقات إطارا عاما تم على أساسه اتفاق الشراكة في أبريل 2002 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ومرور عدة سنوات على توقيع الجزائر لهذا الاتفاق يستدعي دراسة هذه التجربة وما حققته على أرض الواقع، وفيما إذا كان يمكن تحسين سبل الاستفادة منها.

ومن هنا يمكننا طرح الاشكال المتمثل في :

إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تستفيد من اتفاق الشراكة الأورو متوسطية لتحسين وضعها الاقتصادي؟

العناوين الفرعية

- 1- التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية
- 2- تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية
- 3- واقع التعاملات التجارية ضمن اتفاق الشراكة الأورو متوسطية وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري

1- التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية

الجزائرية الأوروبية

يرى ستيفن وولت* أن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، فنحن بحاجة للنظريات حتى تضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا، وحتى صانعي السياسة الذين يتعاملون على النظريات يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية في حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين⁽¹⁾ ومن هنا حاولنا إدراج بعض المقترحات النظرية التي يمكنها تفسير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وهي نظرية التبعية، الليبرالية، والواقعية .

- نظرية التبعية:

ظهر مفهوم التبعية في الستينات لدى بعض المفكرين في أمريكا اللاتينية، وانتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في باقي بلدان العالم الثالث، وقد ازدهرت أفكار المدرسة التبعية في السبعينات والثمانينات، كما يعتبر المفكر العربي سمير أمين من أبرز منظريها.

كما يعد الاقتصادي "راوول بريبيش" من الرواد التقليديين لنظرية التبعية حيث أن إعادة بناء توجه النظرية الماركسية كان لتوجيه الاهتمام بدول العالم الثالث، حيث سعى بأفكاره ضمن "نظرية التبعية" إلى تفسير الوضع الاستغلالي الذي تعيشه دول العالم الثالث من قبل الدول الرأسمالية.⁽²⁾ وطرح مفهوم المركز والمحيط حيث تعتبر العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية تنموية دول المحيط لصالح دول المركز النامية وذلك بسبب السيطرة الاستعمارية.⁽³⁾

ويركز منظرو هذا التيار في تحليلاتهم على وجود علاقة تبعية اقتصادية دول العالم الثالث تجاه الدول الرأسمالية، وقد حاولوا إبراز الخسائر التي تلحق دول العالم الثالث جراء العلاقات التجارية

التي تبرمها مع الدول الرأسمالية وهو ما أطلق عليه بمقاربة دول المركز والمحيط.⁽⁴⁾

حسب التحليل من منطلق التبعية نرى أن أوروبا تسعى من خلال الشراكة والتعاون الأوروبي مع الجزائر إلى استغلال المنطقة وتكريس التبعية الاستعمارية بطريقة غير مباشرة، ففي الشراكة الأوروبية مع الجزائر تتخذ العلاقة شكل المركز والاطراف تتم فيها استغلال الارث التاريخي وبسط النفوذ عبر عدة مخططات وفق غطاء التعاون، ليتم استغلال موارد النفط والغاز. كما تسعى أوروبا من خلال هذه الشراكة إلى مواجهة المخاطر المحتملة من ارباب وهجرة غير شرعية وذلك ما يتم بمساعدة دول جنوب المتوسط بشكل عام، كما تستمر هذه الشراكة على حساب اقتصاديات لا تكافئ الدول الأوروبية، فالجزائر لا تمتلك اقتصادا قويا قادرا على المنافسة بالإضافة إلى دخولها كدولة واحدة في مقابل الاتحاد الأوروبي كنتكتل.

- النظرية النيوليبرالية:

لقد ظهرت الليبرالية كمنظومة وفلسفة سياسية ابتداءً من القرن الثامن عشر على يد الكثير من المفكرين منهم المفكر "إيمانويل كانط" في فكر الليبرالية الجمهورية بالإضافة إلى المفكر الملقب بأب الاقتصاد "آدم سميث".

تدعو الليبرالية إلى تحرير المجال الاقتصادي من قبضة الدولة وجعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق والتبادل. وقد تطور الفكر الليبرالي حيث سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتستند إلى مسلمة أساسية وهي أن سلوك الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل.⁽⁵⁾

ويرتكز فكر الليبرالية الجديدة على إيجاد مؤسسات للتعاون الدولي، والتي حسبها يتمكن من الحصول على نتائج جماعية دولية، كما ترى أن الدول في اتخاذها للقرارات تستند لمجموعة من الأولويات الخاضعة لتحليل استراتيجي من حيث الخيارات الممكنة، التكاليف، الفوائد، وردود الأفعال، فحسب مفكري هاته النظرية فإن حدود الدولة أصبحت قابلة للاختراق بشكل متزايد، كما أنه لم يعد من الممكن أن نفهم العلاقات الدولية ببساطة عن طريق دراسة التفاعلات بين الحكومات وفقط، حيث يولي الليبراليون الجدد أهمية كبيرة للفواعل غير الحكومية أين يتم التركيز على كيفية تحقيق التعاون بين الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة في النظم الدولية.⁽⁶⁾

وفق التحليل الليبرالي للشراكة الأورو متوسطية فإن سعي دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسبها المطلقة يدفعها للتصرف بعقلانية و التعاون مع الجزائر وباقي دول الجنوب وفق شراكة تحفظ مصالح الطرفين.

كما أن مبادئ الليبرالية التي تدعو للديمقراطية تدفع الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع دول الجنوب من أجل ارساء قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، حيث تعهدت بذلك في جميع الاتفاقات التابعة للشراكة، وذلك من أجل دعم تلك الدول للوصول إلى أنظمة حكم رشيدة، حيث عملت على تدعيم مشاريع تنمية ديمقراطية من خلال برامجها ومراقبة مدى تطبيق تلك المشاريع.

- النظرية الواقعية:

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية التي تركز على القوة والمصلحة، حيث أن الدولة في المنظور الواقعي تسعى نحو مصالحها، وقوتها هي التي تحدد قدرتها على التأثير في الآخرين.⁽⁷⁾ وتستند الواقعية على تاريخ طويل يمتد إلى ما قبل الميلاد، حيث استمرت بنفس المنطلقات الأساسية رغم مرورها بمراحل تاريخية مختلفة.

فالواقعية الجديدة تفترض أن الدول إذ تتفاعل في نسق فوضوي يضمم العداء و التهديد لمنتسبيه بسبب غياب فاعل يحتكر امتلاك الشرعية و استعمال العنف المادي فيه، مما يدفع جميع الدول إلى الاعتماد على ذاتها كفواعل موحدة فهي تصنع قراراتها في علبة سوداء، وبطريقة عقلانية تقيم من خلالها كل المعلومات المتوفرة حول الأحداث الدولية قبل اختيار البديل الملائم، ولما كان "الصراع على القوة" ميزة متلازمة لتفاعلات الدول ضمن النسق، فإن الواقعية الجديدة تعتبر القوة كوسيلة ضرورية لتحقيق الأمن والبقاء.

في التحليل وفق المنظور الواقعي للعلاقات الأوروبية الجزائرية يسود متغير الحفاظ على المصالح من الجانب الأوروبي، فالأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط تجعل له مكانة مميزة في السياسات الدولية المعاصرة، كما أن تطوير العلاقات الاقتصادية مع الجزائر يسمح لها بتحصيل مميزات كثيرة أهمها حاجتها إلى مصادر الطاقة وحاجتها إلى السوق الاستهلاكية. كما أن علاقات أوروبا مع الجزائر في بعدها الاقتصادي تابعة للبعد الأمني فأوروبا تعمل على تعظيم أمنها بمحاربة الارهاب ومكافحة الهجرة السرية، حيث تقوم المقاربة الأوروبية على احتواء التهديدات الأمنية من خلال خلق حزام أمن من الشركاء لتعزيز الحدود الأوروبية.

2- تطور العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية

تميزت علاقات الجزائر مع المجموعة الأوروبية بالخصوصية حيث استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وذلك وفقا لقرار صدر عنها في 28 مارس 1963، وهذا ما جعلها لم توقع على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولم تنطلق المفاوضات

بينهما إلا سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، حيث وقعت الجزائر في 26 أبريل 1976 "اتفاق التعاون" الذي دخل حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978⁽⁸⁾.

بعد ذلك تأطرت علاقات أوروبا بالمتوسط عبر عملية برشلونة، حيث تم في 1995 تنظيم المؤتمر الأوروبي المتوسطي الكبير، وتم تبني إعلان الشراكة التي وقعت عليها خمسة عشر دولة من الاتحاد الأوروبي، وإثني عشرة دولة من فضاء شرق المتوسط، إضافة إلى سبعة دول عربية وكذا السلطة الفلسطينية.

وقد قررت الجزائر التوقيع على الشراكة الأورو متوسطية أو ما عرف بمسار برشلونة، حيث رأت فيها فرصة لتسهيل تلقيها الدعم وتخفيف عبء ديونها، وبناء علاقات تجارية مع دول شمال المتوسط، وقد وقعت الجزائر على الاتفاقية سنة 1999، حيث كان الانضمام لتأكيد سياسة الانفتاح التي انتهجتها الجزائر.

عرفت هذه المفاوضات التطرق إلى كافة المجالات، وقد ركزت في جانبها الاقتصادي على:⁽⁹⁾

- الحقوق الجمركية؛
- حركة رؤوس الأموال والمنافسة؛
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جانب الانتاج وليس فقط التبادل؛
- إجراءات رفع الحماية على الصناعة.

وانتهت المفاوضات سنة 2001 بالمصادقة على اتفاق الشراكة في 13 دسمبر 2001 ببروكسيل، ثم الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أبريل 2002، ليدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

ومن أبعاد الشراكة الأورو متوسطية:

البعد السياسي والأمني:

البعد الاجتماعي :

تعتبر العناصر الاجتماعية والثقافية جزءا ضمن عناصر أخرى لتوتر العلاقات الأوروبي متوسطة أو تقاربها، وبالتالي فإن إعطاء هذا الجانب أهميته باعتبار المتوسط نقطة التقاء الثقافات يمكن من تجنب العلاقات الأوروبية العديد من النزاعات، لهذا سعت الشراكة في هذا الجانب إلى إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والانسانية، بالإضافة إلى تركيز الحوار واحترام التعدد الفكري والسياسي، وإطلاق الحريات لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع، زيادة على التعاون من أجل مكافحة التعصب ضد الأجانب، ومحاربة الآفات الاجتماعية التي تفتك بأمن واستقرار المجتمع المدني.⁽¹²⁾

3- واقع التعاملات التجارية ضمن اتفاق الشراكة الأوروبي متوسطة وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري:

تضمن اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ثمانية محاور مست العديد من الجوانب، حيث ركز الجانب الثاني منها على حرية تنقل البضائع، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر، تم تحديدها في بادئ الامر بداية 2017، كما اهتم الاتفاق بالمبادلات التجارية من خلال المحور الخامس منها الذي يتعلق بالتعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة، ويتعلق هذا التعاون أساسا بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي.⁽¹³⁾

تتضح السياسة المتوسطة للاتحاد

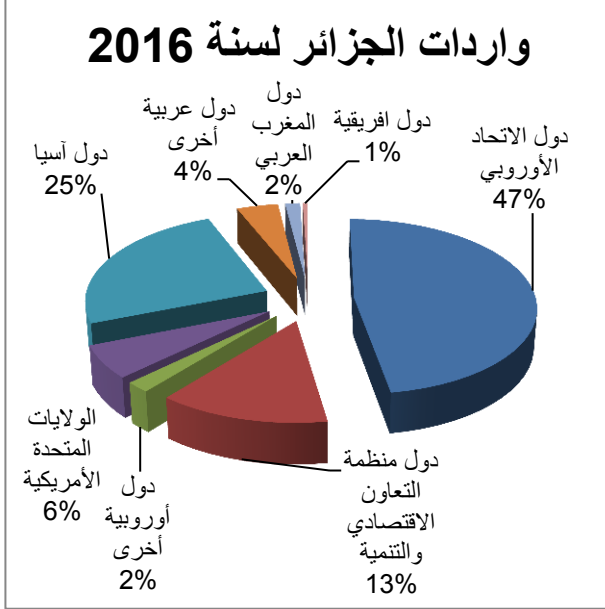
الأوروبي عبر مبادئ رئيسية تحدد استراتيجية الاتحاد الأوروبي التي تأسست على مقاربة شاملة تعمل على احتواء التهديدات الأمنية عبر إدماج مجمل دول جنوب المتوسط ودفعها لإدراك هذه التهديدات وبالتالي دعمها للسياسات العامة التي يسعى إليها الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق ب:⁽¹⁰⁾

- قضايا الارهاب، الجريمة الوطنية، والهجرة غير الشرعية؛
- الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة كمرجعية سياسية للسياسة الأوروبي متوسطة.

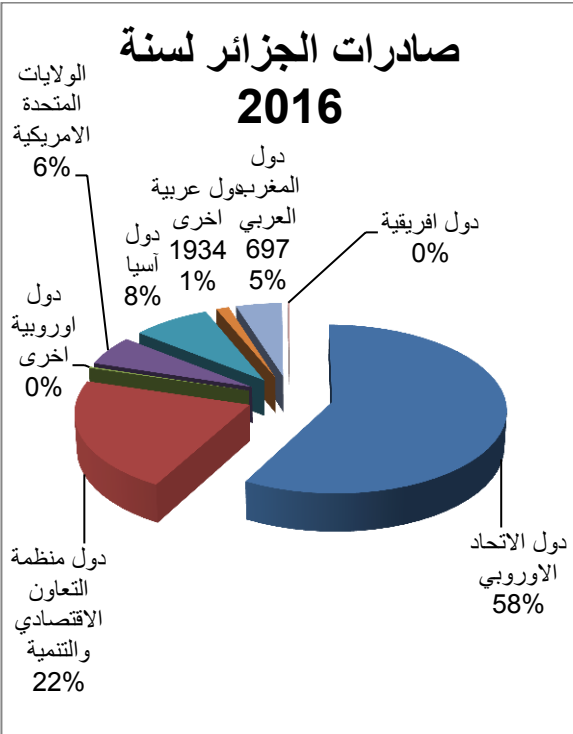
البعد الاقتصادي:

سعى الاتحاد الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات العالمية التي أدت إلى ظهور العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التكتل والتعاون الاقتصادي، حيث اتجهت في ذلك إلى الشراكة مع جنوب المتوسط، وقد ركز اتفاق الشراكة مع الجزائر في جانبه الاقتصادي على الاستثمار في قطاع الطاقة باعتبار الجزائر إحدى أكبر مموني الطاقة للاتحاد الأوروبي، أما الجانب الجزائري فتكمن أهدافه الاقتصادية في الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع وتحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية، بالإضافة إلى حاجة الجزائر للاستفادة من الخبرة الأوروبية من أجل تحقيق الانعاش الاقتصادي، يضاف إلى ذلك الفراغ على المستوى الاقليمي الذي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية، وحلول الشراكة كمتنافس من أجل مساهمة العولمة والدخول في الاقتصاد العالمي.⁽¹¹⁾

باستثمار في توليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية لتحويلها إلى أوروبا.



المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS



المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

يعرف اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عدة انعكاسات من شأنها أن تؤثر على البنية

بالنظر إلى إحصائيات المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فإن أغلب صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي تتركز في قطاع المحروقات وذلك لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات بما يقارب نسبة 92.8 بالمائة. كما تعتبر دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أهم شريك اقتصادي للجزائر مثلت الصادرات الجزائرية نحو أوروبا ما قيمته 16.73 مليار دولار سنة 2016 بتراجع 27.15 بالمائة، وذلك بسبب تراجع أسعار المحروقات. بينما مثلت الواردات إلى الجزائر من الاتحاد الأوروبي ما قيمته 22.17 مليار دولار سنة 2016، حيث تراجعت تراجعا طفيفا مقارنة مع تراجع صادرات الجزائر إلى أوروبا.⁽¹⁴⁾

فالجزائر تعد شريكا استراتيجيا للاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة، حيث تحتل المركز الخامس عشر فيما يخص الاحتياطات البترولية العالمية المؤكدة، أما في مجال الغاز فهي خامس منتج للغاز في العالم وثالث مصدر له، كذلك تملك الجزائر موارد مستقبلية كالغاز الصخري حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا من احتياطي الغاز الصخري، وتعد الجزائر من الدول ذات المقومات الجيدة في مجال الطاقات المتجددة، خاصة منها الطاقة الشمسية.

كما تملك دول الاتحاد الدولي أكبر حصة استثمارات مباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات، حيث تحتكر أكثر من 50 بالمائة من المشاريع الاستثمارية المصرح بها لعام 2014، كما تحتل الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية المرتبة الأولى في الجزائر.⁽¹⁵⁾

كما أبرمت الجزائر اتفاقا مع ألمانيا بالإضافة إلى المغرب والسعودية يقضي

الكلية للاقتصاد الجزائري كما أن ضعف هذا الأخير قد يساهم في تعميق الهوة وتباين مستويات التنمية الاقتصادية للطرفين . وتشمل هذه الانعكاسات عدة قطاعات نذكر منها:

أولاً: أثر إتفاق الشراكة على التجارة الخارجية والميزان التجاري:

إن للشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة في التجارة الخارجية بين الطرفين أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر الذي حقق خلال السنوات الأخيرة عجزاً متواصلًا، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير (خارج المحروقات)، فعدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنوع الاقتصادي وعدم قدرة المنتج المحلي من فرض نفسه في السوق الأوروبية سيجعل الجزائر غير قادرة على التصدير وبالتالي سينعكس ذلك على مساهمة التجارة الخارجية للجزائر في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁶⁾

ثانياً: آثار الاتفاقية على الادخار والاستثمار:

يحتمل من اتفاق الشراكة أن يؤدي إلى امتصاص المدخرات بفعل إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية التي تؤدي إلى تشجيع الاستهلاك، من خلال توفير مختلف السلع والخدمات، كما تؤدي أيضا إلى تنامي حجم الاستثمارات بفعل دخول المزيد من التدفقات الرأسمالية إلى الداخل (الوطنية والأجنبية) قصد توسيع وتحسين طاقات الانتاج، وهذا ما يتطلب ضرورة ضخ مشاريع كبيرة لتوفير البنى الأساسية التي تساعد على توسع النشاط الاقتصادي، ومنه إلى جذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن ينبغي التنبيه إلى أن حتى هاته المكاسب لن تتحقق إلا إذا تم مرافقة هذا التحرير بسياسة توجيهية، تحدد أسلوب توجيه الاستثمارات الأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية المطلوب استغلالها وتنميتها.⁽¹⁷⁾

نتائج وتوصيات:

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي تشمل كافة المجالات الاقتصادية، الأمنية

والسياسية وذلك لتعدد العوامل التي تربط وتوثق علاقات الطرفين، ولقد أخذ الجانب الاقتصادي حيزا مهما من الاطار العام لهاته العلاقات وهذا ما يبرره حجم التعاملات الاقتصادية بين الطرفين الذي يعد الأضخم بالنسبة للجزائر في علاقاتها الاقتصادية مع غيرها من الدول .

ولم تكن استفادة الجزائر من هذه الشراكة بالقدر المتكافئ، حيث أكدت طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية مسعى الاتحاد الأوروبي في الابقاء على الجزائر كشريك استراتيجي في مجال الطاقة، كما أن الجزائر في المقابل لا يمكنها الاستفادة من أي مزايا تفضيلية على صادراتها للسوق الأوروبية ذلك بسبب:

- اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على معايير صحية وبيئية وفنية.... من شأنها أن تؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية.

- إضافة الى ان دول الاتحاد الأوروبي هي منظمة لمنظمة التجارة العالمية، وقامت بإبرام اتفاقات تحرير التجارة مع العديد من الدول الأمريكية والآسيوية، مما يجعل الصادرات الجزائرية معرضة لمنافسة شرسة .

- تعمل دول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الشراكة على تعزيز دورها السياسي والأمني في المنطقة، بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية المتمثلة في الارهاب والهجرة غير الشرعية من جهة، وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق الموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة أخرى.

التوصيات:

من خلال ما ورد في هذه المقال وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات والتي تتمثل في:

- ضرورة العمل على مراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك بشكل يضمن تكافؤ المصالح وتوازن المنافع بين الطرفين، أو إلغاء الاتفاق نهائيا.

- الارتقاء بالعمل الجماعي المغاربي الجاد، وتجاوز الخلافات ووضع أسس لتعاون

- 6- Steve Smith and others, **International Relation Theorirs: Discipline and Diversity**, University press Oxford, Britagne, 3 rd edition, 2013, 213.
- 7- جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاضمة للنشر والتوزيع، 1984)، ص 59.
- 8- بهلولي فيصل، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، 2013، ص 157.
- 9- الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 126.
- 10- زباني صالح، "مقاصد السياسة المتوسطية الأمنية ومضامين الصالح العام في المتوسط"، مداخلة في الملتقى الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، يومي 27 و 28 فيفري 2013، ص 7.
- 11- العرابوي نصير، "مستقبل الشراكة الأورو متوسطية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الصادر بتاريخ 2013/09/17، جامعة سطيف، الجزائر، ص ص 295-296.
- 12- الحاج علي، نفس المرجع، ص 159.
- 13- سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص ص 152-153.

أوثق بين البلدان المغاربية، للوصول إلى المستوى الذي تشكل به قوة ضاغطة لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، والحصول على أفضل الشروط عند التفاوض من أجل إقامة شراكة مع أي طرف.

- محاولة استغلال الفرص المتاحة من خلال الشراكة بشكل عام، وفي جانبها الاقتصادي بشكل خاص.
- العمل على تقوية الاقتصاد الوطني وإقامة صناعات وطنية متكاملة خارج قطاع المحروقات، مما يسمح بدعم القدرة التنافسية له.

الهوامش:

*ستيفن وولت: أستاذ الشؤون الدولية بجامعة هارفارد.

- 1- ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاق وزيدان زباني، شوهده في 2017/05/24، في : <http://www.boulemkahel.yolasite.com>
- 2- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 217.
- 3- عبد الزهرة يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة. (الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2002)، ص 114.
- 4- كريس براون، مرجع سابق، ص ص 218-219.
- 5- الطيب بوعزة، "في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية"، شوهده في 2017/05/25، في : <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EBF9A651-817B-404D-B527-E81F127DEE93.htm>

14- احصائيات الصادرات والواردات عن: المركز
الوطني للإعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك
CNIS.

15- المرجع نفسه، ص 61.

16 - سميحة عزيزة، مرجع سابق، 155-156.

17 - المرجع نفسه، ص 158.